الجمهورية اللبنانية – مجلس النواب
الأدارة المشتركة
تاريخ الورود ٢٠٢٥/٦/٢٩
الرقم ٦٦٥٩

بيروت في ٢٠٢٥/٦/٢٩

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : إقتراح قانون الهيئة الوطنية للذكاء الإصطناعي.

نودعكم ربطاً إقتراح القانون المشار اليه أعلاه، مرفق ربطاً بالأسباب الموجبة

سيزار ريمون ابي خليل

نقولا كمال صحناوي

إقتراح قانون الهيئة الوطنية للذكاء الإصطناعي.

المادة الأولى : التعريفات.

١. **الهيئة:** يقصد بالهيئة اينما وردت الهيئة الوطنية للذكاء الإصطناعي المنشأة بموجب هذا القانون.

٢. **الإستراتيجية:** الإستراتيجية الوطنية لقطاع الذكاء الاصطناعي في لبنان.

٣. **القواعد والأنظمة:** القواعد والأنظمة التي ترعى قطاع الذكاء الإصطناعي في لبنان.

٤. **القطاع :** قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الإصطناعي.

٥. **الوزير او الوزير المختص:** وزير الإتصالات.

المادة الثانية: تأليف الهيئة.

تتألف الهيئة من احد عشر عضو يكونون ممثلين عن الدولة اللبنانية وعن قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الإصطناعي وعن جمعيات المجتمع المدني المهتمة والمعنية بموضوع الذكاء الإصطناعي.

تتمثل الدولة بخمسة أعضاء يكونون مندوبين عن كل من وزارة الإتصالات والهيئة الناظمة للإتصالات ووزارة العدل و المديرية العامة للتجهيز في وزارة الإتصالات ومكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية.

يتمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الإصطناعي بثلاث مندوبين تختارهم الشركات العاملة في القطاع والمعترف بها والمسجلة اصولاً.

تتمثل جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقطاع تكنولوجيا المعلومات ذوات الإختصاص في موضوع تكنولوجيا المعلومات أصولاً بثلاث أعضاء تنتخبهم الجمعيات بحسب أنظمتها .

يرأس الهيئة وزير الإتصالات.

التواقيع:

المادة الثالثة: صلاحيات الهيئة.

١. تقوم الهيئة بوضع الإستراتيجية الوطنية لقطاع الذكاء الإصطناعي وتعمد الى رفعها إلى مجلس الوزراء عبر وزير الإتصالات لإقرارها.
٢. تقوم الهيئة بوضع القواعد والأنظمة التي ترعى قطاع الذكاء الإصطناعي وتعمد الى رفعها إلى مجلس الوزراء عبر وزير الإتصالات لإصدارها بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء كما تقترح عبر الوزير وصولاً إلى مجلس الوزراء التشريعات اللازمة التي يحيل مشاريعها مجلس الوزراء إلى مجلس النواب لاقرارها اصولاً.
٣. تراقب الهيئة أخلاقيات إستعمال تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي وترفع تقارير بهذا الشأن دورياً الى مجلس الوزراء عبر الوزير وتقترح الإجراءات المناسبة لضمان حسن الإستخدام.

المادة الرابعة: تمويل الهيئة.

١. تمول الهيئة من مساهمات الدولة كما من الشركات العاملة في القطاع والممثلة في الهيئة وجمعيات المجتمع المدني المهتمة والممثلة في الهيئة.
٢. تضع الهيئة موازنتها السنوية قبل الثلاثون من شهر تشرين الثاني من كل سنة وترفعها للوزير المختص للمصادقة عليها.
٣. تعتبر الموازنة مصدقة حكماً بعد مرور ١٥ يوماً على رفعها الى الوزير المختص في حال لم يبدي الوزير المختص اي ملاحظة او إعتراض.

المادة الخامسة: الإستراتيجية الوطنية لقطاع الذكاء الاصطناعي.

تتضمن الاستراتيجية المحاور الأساسية التالية :

١. الحوكمة والموأمة مع المنظومة التشريعية اللبنانية بشكل يضمن المسؤولية الأخلاقية لتطوير القطاع ونشره في لبنان.

التواقيع:

٢. تطوير وتنمية القدرات والمهارات اللبنانية وترشيد الإستثمار في التعليم والتدريب لتنشئة وبناء جيل جديد مؤهل للعمل في قطاع تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي.
٣. دعم الأبحاث في قطاع تكنولوجيا المعلومات كما تشجيع الإبتكار والتقاطع مع القطاعات والصناعات الأخرى لخلق وإستدامة المنافسة في القطاع.
٤. دمج تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في القطاع العام لتحسين الخدمات العامة وضمان فعاليتها.
٥. نشر الشفافية وحرية الوصول إلى المعلومات من قبل اللبنانيين والعمل على فهم وقبول تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي من قبل اللبنانيين وبناء الثقة غاية توسيع إعتماد هذه التكنولوجيا في الحياة العامة.

المادة السادسة : وضع التشريعات والقواعد والانظمة التي ترعى القطاع.

تقترح الهيئة التشريعات والقواعد والأنظمة التي تراها ضرورية لتطبيق الإستراتيجية الوطنية موضوع المادة الرابعة من هذا القانون الى مجلس الوزراء عبر الوزير لإقرارها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء حيث يمكن، او إقتراح مشاريع القوانين اللازمة الى مجلس النواب حيث يجب، خاصة بموضوع ضمان المسؤولية الأخلاقية لإستعمال تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في القطاع العام والحياة العامة.

المادة السابعة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

التواقيع:

الأسباب الموجبة

لما كان قطاع تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي قطاع متنام ومتطرد التطور في العالم وبدأ يتوسع بدخوله الى كافة جنابات الأعمال والإدارة والخدمات العامة والخاصة، كما يرتقب توسيع هذا التداخل مع حياة المواطنين الى مدى لم تشهده البشرية والدول من قبل، الأمر الذى ينبغى التحوط له ووضع الأطر المناسبة لتسخير هذا التطور لخدمة البشرية وزيادة الإنتاجية وتحسين وضع القطاعين العام والخاص التنافسي في سوق العمل المحلي كما العالمي ودرء كل إنحراف ممكن أن يتسبب بأخطار على أمن اللبنانيين أو تهديد لحقوقهم.

لذلك جئنا باقتراحنا هذا نضع الاطار المناسب لتأليف هيئة وطنية للذكاء الإصطناعي يكون من ضمن مهامها وضع الإستراتيجية الوطنية للقطاع كما إعداد وإقتراح التشريعات والقواعد والأنظمة الضرورية لتعظيم إستفادة المجتمع من هذا التطور العلمي ودرء كل مخاطر ممكن أن تنتج عن أي إنحراف في إستعماله.

التواقيع: